

التقرير السنوي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة-أزطا أمازيغ حول وضعية الحقوق اللغوية والثقافية والأمازيغية بالمغرب خلال سنة 2022/2972.

1. تقديم:

يشرفنا في المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة-أزطا أمازيغ، أن نقدم لكم/ن هذا التصريح السنوي والذي من خلاله نسلط الأضواء على تطورات حالة الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية بالمغرب خلال سنة 2022/2972، حسبما سجلته وتتبعته جمعيتنا من خروقات وانتهاكات ضد الأمازيغية والأمازيغ في مجالات عدة.

على امتداد عشرون سنة، دأبت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة - أزطا أمازيغ على إصدار تقاريرها السنوية حول حالة الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية بالمغرب، في ارتباط وثيق مع جميع مجالات وأجيال حقوق الإنسان المتعارف عليها كونها، بغية توثيق وتدوين ما تتابعه وترصده من تطورات، سلبا وإيجابا، لوضعية الأمازيغية بشكل عام، وفاء وسيرا على هذا النهجالنضالي والحقوقى، تصدر أزطا أمازيغ هذا التصريح السنوي لسنة 2022/2972، والذي لا ندعي أنه تقرير شامل مانع يعكس جميع تطورات وضعية الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية وما شابها من خروقات وانتهاكات خلال هذه السنة، وقد تم الاعتماد في اعداد هذا التقرير على معطيات جديفة وذات مصداقية، استقتها أزطا أمازيغ من عملية الرصد المستمر التي تقوم بها، والتي تابعتها فروع أزطا أمازيغ (28 فرعا) على مجموع الترابالوطني ومكتبها التنفيذي وكذلك مجلسها الوطني، من خلال الشكايات التي تتلقاها وطلبات المؤازرة الملتمسة من الجمعية أو بناء على ما جرى رصده بشكل مباشر من انتهاكات وخروقات تمس الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، أو عبر ما نشرته وسائل الإعلام وتقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية بصفة عامة. كما هو مثبت في مجموع البيانات والبلاغات والرسائل الاحتجاجية الصادرة عن الأجهزة التنظيمية للجمعية محليا ووطنيا وكذا في منتوجاتها الفكرية واصداراتها في مجال المرافعة والمناصرة التشريعية من مذكرات ترافعية ودراسات تشخيصية وعرائض مطلبية:

- الأمازيغية في دولة الحق والقانون،
- التوصيات الأممية ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية،
- التعدد اللغوي والثقافي في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية،
- ادماج الأمازيغية في القطاعات الحكومية،
- الأمازيغية في الإعلام العمومي السمعي البصري،
- المنهاج الجديد لتدريس اللغة الأمازيغية

في عرف أزطا أمازيغ، جرت العادة ان يتم تقديم التصريحالسنوي،تزامنا والاحتفال براس السنة الأمازيغية الجديدة "ايض ايناير" لهذا يأتي تقديم هذا التصريح بمناسبة السنة الأمازيغية 2023/2973. كواحد من المطالب التي لازالت ترفعها الحركة الامازيغية بالمغرب منذ مدة لاعتبار يوم 13 يناير، الذي يصادف فاتح السنة الامازيغية حسب التقويم الامازيغي، يوم عطلة مؤدى عنه شأنه في ذلك شأن باقي

الأعياد الوطنية والدولية والدينية، وهي مناسبة ما انفكت ازطا امازيغ تحييها كل سنة إلى جانب جميع مكونات الحركة الأمازيغية الديمقراطية المستقلة والى جانب الحركة الحقوقية والديمقراطية في المغرب. ان هذا التصريح يستدعي منا ومن الحركة الأمازيغية وقفة تأمل لتقييم الحصيلة والنتائج والمكتسبات المحققة أيضا جراء العمل الترافعي والنضالي لهذه الحركة، كما أنه فرصة للحركة ولجميع المهتمين بقضايا التعدد اللغوي والثقافي لتقييم عمل الدولة كحكومة ومؤسسات تشريعية ومجالس منتخبة في تعاطيها مع ملف القضية الأمازيغية. وهي مناسبة كذلك لتقويم أي اعوجاج من شأنه تدليل الصعاب التي تواجه الأمازيغية والفعل الأمازيغي داخل مؤسسات الدولة.

2. سياق التصريح السنوي:

انسجاما مع مضمون الشعار الذي اختارته ازطا امازيغ لمؤتمرها السادس المنعقد أيام 03-04 - 05 دجنبر 2021، بمدينة مراكش "الترسيم الفعلي للأمازيغية أساس الدولة الديمقراطية العادلة والمنصفة"، تصدر هذا التصريح وذلك لتبليغ وتنوير الرأي العام الوطني والدولي حول حالة وضعية الأمازيغية وحول أهم وأوضح الخروقات والانتهاكات التي رصدتها ازطا امازيغ، والتي حظيت باهتمام الرأي العام وبتتبع المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية. وكذلك لتجديد تأكيدها على النضال من أجل تعزيزها وحمايتها والنهوض بها، مع تأكيد الالتزام بالعمل الأمازيغي الوحدوي مع مكونات الحركة الأمازيغية الديمقراطية المستقلة ومع مكونات الحركة الحقوقية والديمقراطية بالمغرب من أجل بناء مغرب متعدد ومتنوع. وبدون التكرار لبعض المجهودات الجزئية المبذولة في مجال ترسيم اللغة الأمازيغية على المستوى التشريعي والمؤسسي وعلى مستوى السياسات العمومية، فإن ازطا امازيغ تخلص الى ان وضعية الأمازيغية خلال سنة 2022/2972 لمتعرف أيتحسن ملموس ومهم، علنا رغم من تلك المجهودات المبذولة والتي لم تمنع استمرار العديد من الخروقات والانتهاكات في هذا المجال بدءا بعدم إشراك المعنيين والمعنيات، تحديد المنظمات والجمعيات الأمازيغية المستقلة، سنة كاملة مرت، اهم ما ميزها في العلاقة بالأمازيغية هو عجزه الدولة عن تقديم بدائل وحلول ملموسة واقعية وتشاركية لتحقيق حيوية اللغة الامازيغية وتعزيز موقعها في مجالات التعليم والتشريع والعمل البرلماني والإعلام والاتصال، ومختلف مجالات الإبداع الثقافي والفني، وفي الإدارة والمرافق والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، والفضاءات والخدمات العمومية، والتقاضي. وهو ما يفسر غياب تقديم أية حصيلة سواء من طرف الحكومة أو البرلمان في علاقتهما مع الأمازيغية وافتقارهما لاستراتيجية عمل واضحة ولخارطة طريق تشاركية لتتزيل مختلف الشعارات الوفاء بالالتزامات، ورغم مرور أزيد من 10 سنوات على دسترة الأمازيغية، وأزيد من 3 سنوات على اصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من جهة و المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية من جهة ثانية، وكذلك مرور سنة على تشكيل الحكومة الجديدة، لا تزال الأمازيغية في وضعية "قرار مع وقف التنفيذ"، حيث لازالت تراوح مكانها في التشريع والواقع، نتيجة الإمعان في التسويف والمماطلة في إجراء الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بدواعي ومبررات لا يقبلها العقل والمنطق، بعدما استهلكت ما يقارب العقد لإصدار القانون التنظيمي 16-26 والذي لن يحقق الغاية الدستورية من اقراره، وهي الرقي بالأمازيغية لتكتسب الطابع الرسمي، حيث وللأسف الشديد كل السياسات العمومية والترابية كرسست دونية اللغة الامازيغية وثانويتها في التراتبية اللغوية التي أقرتها الدولة المغربية في مختلف

المجالات التي كان من المفروض أن تحرص على ان تمكن اللغة الامازيغية من المكانة والوظائف التي ستخول لها ملء وظيفتها وادوارها كلغة رسمية فعلية الى جانب اللغة العربية.

3. فيما يخص الممارسة الاتفاقية للدولة المغربية:

فإن ازطامازيغ تسجل:

- إيجابية إتمام إجراءات تصديق الدولة المغربية هذه السنة على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم الشكايات الفردية، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تأخر في إنجاز وتقديم التقارير الدورية الموجهة لهيئات المعاهدات، ونذكر هنا التقرير الموجه للجنة حقوق الطفل، والتقرير الموجه للجنة التمييز العنصري والتقرير الموجه للجنة حقوق المرأة.

كذلك، حدثت تغييرات في اللجنة الوطنية لليونسكو بتاريخ 2019/05/30، وقد كانت منظمة اليونسكو والجمعية العامة للأمم المتحدة قد وجهت نداء للدول من أجل احتضان أنشطة السنة الدولية للشعوب الأصلية، والتشجيع على تنظيم أنشطة ولقاءات في هذا الصدد.

ولكن من الملاحظ أن الحكومة المغربية والمؤسسات الرسمية بالمغرب لم تبادر إلى تنظيم أي نشاط بهذه المناسبة، بل إن مساهمة البعثة المغربية لدى اليونسكو كانت باهتة. في الوقت الذي بادرت فيه جمعيات المجتمع المدني المنضوية تحت لواء الحركة الأمازيغية إلى التفاعل مع المنتظم الدولي في الاحتفال بالسنة الدولية للشعوب الأصلية.

- عدم المصادقة و/أو الانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رغم أهميته كأداة للدفاع عن الحقوق الواردة في العهد .
- عدم إرساء الآلية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 14 اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز العنصري CERD رغم أن المغرب قد أصدر إعلانا على هذا المنوال منذ أكتوبر 2007.
- عدم احترام وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، نذكر منها:
 - x التوصيات المتضمنة في التقرير المنجز من طرف الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية السيدة فريدة شهيد والمعتمد من طرف مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 2012/02/05.
 - x التوصيات المتضمنة في تقرير السيدة Tendayi Achumi المقررة الخاصة حول الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العرقي وكراهية الأجانب والتعصب المرتبط به بعد زيارته للمغرب بتاريخ 03 و07 ديسمبر 2018.
 - x عدم ملاءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صدق عليها المغرب، مما يحد من نطاق إنفاذها وإعمالها.

4. إحداث الهيئات والمؤسسات:

رغم صدور النصوص القانونية المهيكلة لبعض المؤسسات الدستورية إلا أنه لم يتم بعد إرساء هذه المؤسسات وتعيين أعضائها، والانطلاق في أداء المهام المنوطة بها، ونذكر هنا على سبيل المثال:

- هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز: التي صدر القانون المتعلق بها منذ 12 أكتوبر 2017 وسيدخل حيز النفاذ ابتداء من تاريخ تعيين رئيس الهيئة وتنصيب أعضائها. ولكن إلى حدود الساعة لم يتم تعيين الرئيس والأعضاء. كما يبدو أن اختصاص الهيئة هو التمييز الموجه ضد النساء دون الإشارة إلى أسس هذا التمييز أو توسيع مجال تدخل الهيئة ليشمل كافة أشكال التمييز الأخرى كما وردت في الصكوك الدولية وفي الدستور المغربي.
- المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية: الذي صدر قانونه منذ مارس 2020، ولم يتم بعد تشكيله، رغم أن له اختصاصات مهمة في مجال السياسة اللغوية والثقافية.
- المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي: لم يتم بعد تفعيله والمنتظر أن يلعب دورا في تدبير الحق في التنظيم وكافة مظاهر الحياة الجماعية.

5. واقع الأمازيغية في التشريع والقانون الوطني:

رغم الموقع الدستوري للغة الأمازيغية، فإن القوانين والنصوص التنظيمية الصادرة تتسم بعدم انسجامها مع الدستور ومع مقتضيات تحقيق المساواة بين اللغتين الرسميتين حيث نلاحظ صدور أكثر من قانون ومرسوم وقرار وزاري كلها تقصي الأمازيغية من الاستعمال في مجالات حيوية بالنسبة للمواطنين: مما يعني ان الأمازيغية في منظومة التشريع والقانون الوطني تعاني من تهميش حقيقي، تعكسه العديد من القوانين التي تحمل تمييزا ضد الأمازيغية، لذلك نعتبر أن:

- الدولة لم تتخذ أي قرار من أجل الغاء كل أشكال التمييز ضد الأمازيغية لغة وثقافة، في عدد كبير من التشريعات والقوانين الوطنية، منذ دسترتها سنة 2011.
- باستثناء الفصل رقم 34 من القانون التنظيمي 26-16، المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، فإن الفصول الأخرى (35) بقيت دون تفعيل، منذ شتنبر 2019، تاريخ صدور القانون التنظيمي 26-16 بالجريدة الرسمية.
- رغم نشر القانون التنظيمي رقم 04-16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بالجريدة الرسمية بتاريخ 2020/03/30، لم يتخذ أي قرار في مأسسته وتفعيل مهامه.
- استمرار حكومات ما بعد دستور 2011، في رفض إصدار مرسوم الاعتراف براس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا وعطلة مؤدى عنها.
- كما ان هناك عديد من القوانين والنصوص ما تزال تكرر الطابع التمييزي ضد الامازيغية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
- قانون 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية والذي لا يتضمن المعلومات الشخصية بالأمازيغية
- قانون بنك المغرب 40.17 المؤرخ في 15 يوليوز 2019 الذي يقصي الأمازيغية من الأوراق النقدية
- قانون 70.17 المركز السينمائي المغربي الذي لا يساوي بين اللغة الأمازيغية والعربية

- مرسوم بإعادة تنظيم المعهد العالي للإعلام والاتصال 2.17.646 لم يدرج الأمازيغية ضمن لغات التكوين.
- مرسوم رقم 2.18.44 صادر في 29 ماي 2018 بتحديد شروط وكيفيات عنونة المنتجات الغذائية، الذي فرض اللغة العربية لغة وحيدة للتواصل مع المستهلك.
- القرار 3.28.18 بتحديد نموذج العريضة الموجهة لرئيس الحكومة، الذي حدد هذا النموذج باللغة العربية دون الأمازيغية.
- قرار لوزير الثقافة والاتصال رقم 3033.18 صادر في فاتح أكتوبر 2018 بتحديد عدد وأصناف ومقرات معاهد الموسيقى والفن الكوريفرافي التابعة لوزارة الثقافة والاتصال. والتي لم تشمل أي مؤسسة أو تكوين حول الموسيقى الأمازيغية.
- قرار مشترك لوزيرة الأسرة والتضامن ووزير التربية الوطنية رقم 1339.18 صادر في 25 أبريل 2018 بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الإجازة للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي، والذي لا يتضمن الأمازيغية ضمن لغة التكوين رغم أهميتها التي لا تنكر في هذا المجال.
- قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 1913.18 الصادر 19 يونيو 2018 بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الإجازة في التربية، لم ينص على الأمازيغية ضمن مواد ولغات التكوين رغم أن الإجازة أصبحت محددًا رئيسيًا في الالتحاق بمهن التربية والتدريس. مما يجعله إقصاء واضحًا لخريجي الدراسات الأمازيغية من هذه الإجازة ومن مهن التربية والتدريس.
- قرار المدير العام للأمن الوطني رقم 214.18 صادر في 21 سبتمبر 2018 حدد الخصائص المميزة للزي الرسمي لموظفي الأمن الوطني وتضمنت كتابات بالحروف العربية واللاتينية دون كتابتها باللغة الرسمية الأمازيغية.

6. فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية:

فخلال هذه السنة تعرضت الحقوق المدنية والسياسية لتراجعات خطيرة على جميع المستويات، كان من أبرزها على سبيل الذكر لا الحصر، في العلاقة بالجمعيات والمنظمات الأمازيغية، استمرار انتهاك حقها في التنظيم والوجود والتجمع والاحتجاج المدني، ونالت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة النصيب الأوفر من حملة التضييق والمنع والحصار التي استهدفتها، حيث إن الدولة في شخص سلطات ولاية الرباط لازالت ترفض تسلم التصريح بالملف القانوني للجمعية المصادق عليه من طرف المؤتمر الوطني السادس المنعقد أواخر شهر دجنبر 2021، بمدينة مراكش، وهو نفس التضييق الذي لحق بمجموعة من فروع أزطا أمازيغ خلال التصريح بالملفات القانونية لمكاتبها المحلية، إضافة إلى منعها من حقها في الاشتغال في القاعات العمومية والخاصة، كما حصل يوم الأحد 23 أكتوبر 2022، بمدينة أكادير، حيث قامت قائدة المقاطعة الأولى بعمالة أكادير ادواتنان من منع الجمعية من استعمال قاعة الندوات التابعة للفندق مكان عقد دورة المجلس الوطني. نفس الشيء ثم سلوكه مع منظمات وجمعيات أمازيغية، منها لجن الترافع على الحق في الأرض والثروة، بل إنها تلجا في الكثير من الحالات، وخارج أي إطار قانوني، إلى الاستعمال المفرط للقوة لتفريق وقفات ومسيرات احتجاجية سلمية احتجاجا على ما تتعرض

له المناطق القروية في سوس الكبير والأطلس المتوسط ومناطق أخرى بموجب مراسيم التحديد الغابوي وكذا تبعات الرعي الريعي وما يمارس في حق السكان من نهب لأراضيهم.

7. فيما يخص الحق في التعليم والتعلم باللغة الأمازيغية:

فإن الشبكة الامازيغية من اجل المواطنة تسجل ما يلي:

- ان حالة الأمازيغية في المنظومة التربوية التعليمية لا يتناسب مع تصنيفها لغة رسمية في البلاد، حيث أن 9 بالمئة فقط من التلاميذ يدرسون الأمازيغية، "هذا بعد عشرين سنة من إدراجها في النظام التربوي." وهو يعني انها لن تعمم بالتعليم الأولي الا في افق 2050.
- ضعف حضور اللغة الأمازيغية في التعليم خلال المواسم الدراسية السابقة والحالي، رغم الوعود الحكومية المتوالية بشأن منحها أدوارا كبيرة وتفعيل طابعها الرسمي طبقا للقانون التنظيمي.
- إن الموسم الدراسي خلال سنة 2022/2972 عرف "انتهاكات ضد تدريس اللغة الأمازيغية"، منها تلاعب مدراء المؤسسات (بالوقت المخصص) للمادة حسب أهوائهم، بالإضافة إلى قلة الكتب المدرسية أو غيابها بشكل تام في بعض المؤسسات".
- ان سياسة وزارة التربية الوطنية والحكومة تبدو متجهة نحو التنصل من كل الالتزامات المتعلقة بالأمازيغية التي طالها إهمال خطير، واحتقار لمدرسيها، واستخفاف بالمادة وعدم إدراجها في الأنشطة، ما يناقض خطاب الحكومة ويؤكد عدم جديتها في التفعيل المطلوب للقرارات المعلنة.
- يضاف الى كل هذا إجراءات أخرى تمييزية تتجلى في عدم اعتماد المبادئ المؤطرة نفسها لإعداد البرامج والكتب المدرسية في باقي المواد المدرسة بالمدارس العمومية، الارتجالية التي تطبع طريقة تدبير اللغة الأمازيغية بجميع الأكاديميات، عشوائية إعداد خريطة توزيع الأساتذة، عدم التوفر على مفتشين/ات متخصصين/ات في تأطير ومراقبة تدريس اللغة الأمازيغية...

ان الشبكة الامازيغية من اجل المواطنة، في سنة 2022، تقف مع الاسف على نواقص وتعثرات عديدة يعرفها ملف تدريس الامازيغية بالمغرب، ومنها على الخصوص:

- غياب المفتشين التربويين الخاصين باللغة الامازيغية، مما يحول دون ترقية الأساتذة المتخصصين وترسيمهم في الأجال القانونية وكذا استفادتهم من الامتحانات المهنية كالتفتيش والإدارة التربوية وغيرها.
- إقصاء تخصص اللغة الأمازيغية في مباريات تدريس أبناء الجالية المغربية المقيمة بأوروبا، علما بأن الناطقين بالأمازيغية يشكلون نسبة كبيرة ومهمة من الجالية، مما يستدعي تامين أواصر العلاقة بينهم وبين وطنهم الأم وتعزيزها بما يخدم الثقافة والهوية الأمازيغية والمغربية بشكل عام.
- الاجهاز على تخصص اللغة الامازيغية في فوج 2023/2022 عبر:
 - إلغاء تخصص اللغة الامازيغية وتعويضه بالمزدوج: (فرنسي / أمازيغي) (عربي / أمازيغي)
 - التقليل من عدد الحاصلين على الاجازة في الدراسات الامازيغية إذ لا يشكلون سوى أقل من 10 في المئة من عدد الناجحين 400 الخاص باللغة الامازيغية.

- تقليص المواد الخاصة باللغة الأمازيغية في المراكز الجهوية وتعويضها بالرياضيات، العلوم، الفرنسية والعربية.

8. محور الحق في الإعلام والحياة الثقافية:

لقد ركزت المرجعية الدولية لحقوق الإنسان على أهمية التنوع اللغوي والتعدد الثقافي للحياة الديمقراطية، واكتسبت الأمازيغية في المغرب أهمية إضافية بالتنصيص عليها لغة وهوية في الدستور منذ 2011. ولكن كل ذلك لم يشفع لها لتتبوأ مكانتها في المشهد السمعي البصري. وفي ظل غياب الإرادة السياسية لإنصاف الأمازيغية فقد رسخت القوانين المتعلقة بالإعلام السمعي البصري تهمة الأمازيغية، حيث لا تتجاوز حصة الأمازيغية من مجمل الفقرات في المؤسسات الإعلامية العمومية ستة بالمائة. ورغم كل ما تم تسجيله حول وضعية الأمازيغية في الإعلام فإن المؤسسات المعنية بالإفتتاح والرقابة لم تمارس صلاحياتها في وقف هذه الاختلالات.

كما تسجل أظا أمازيع حرمان الإذاعة الأمازيغية وقناة تامازيغت من مواكبة التغطيات الرسمية داخل الوطن وخارجه، وتسجل إقصاء القنوات الأمازيغية، إذاعة وتلفزة، من الحضور وتتبع التغطيات والوصف والتعليق باللغة الأمازيغية في التظاهرات الرياضية التي تشارك فيها المنتخبات المغربية، وطينا وقاريا ودوليا.

في نفس السياق، تعرض الفنانون الأمازيغ لتمييز واضح أثناء توزيع بطاقة الفنان التي تمنحها وزارة الثقافة، إضافة للتفاوت الكبير في الأجور وفي فرص العمل يذهب ضحيته المبدعون بالأمازيغية. ويتضح ذلك من خلال حصة الدعم العمومي المخصص للمبدعين بالأمازيغية في مجال الكتاب والمسرح والأغنية والسينما وغيرها من التعبيرات الفنية.

كما ان أغلب الحملات التحسيسية الإعلامية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية تتم باللغة العربية والفرنسية ويتم إقصاء الأمازيغية. رغم أهمية هذه الوصلات الإشهارية في تعريف الناطقين بالأمازيغية بحقوقهم وأبوالخدمات والإجراءات التي تشرف عليها السلطات العمومية. بما في ذلك أرقام الاستعلام والاتصال والتبليغ عن المخالفات أو الجرائم.

9. محور الحق في الولوج إلى العدالة والمحاكمة العادلة:

إن ازطأ أمازيع تسجل بإيجابية الإجراء الذي أقدمت عليه وزارة العدل في مارس 2022 بتوظيف حوالي 3000 مساعد اجتماعي يتقنون الأمازيغية يتم تعيينهم في مختلف المحاكم. ومع ذلك فإن الدولة مستمرة في تعطيل مقتضيات الفصلين الخامس والسابع من الدستور والفصل 30 من القانون التنظيمي 26-16، والتكريس لقانون توحيد المحاكم المغربية رقم 64-03 الصادر بتاريخ 26/01/1965 في فصله الخامس الذي ما يزال معمولاً به إلى يومنا هذا والذي يعد من القوانين المعيقة للمواطنين/ات المغاربة الناطقين بالأمازيغية في ولوجهم إلى العدالة والحق في محاكمة عادلة، بسبب هذا القانون الذي يعتبر اللغة العربية لغة وحيدة للتقاضي أمام المحاكم، ويقصي اللغة الأمازيغية رغم أنها لغة رسمية للدولة وينص قانونها التنظيمي على كيفية إدماجها في قطاع العدالة.

10. محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

على الرغم من التوصيات (13 توصية ذات صلة بالمطالب الثقافية واللغوية الأمازيغية). الصادرة في التقرير النهائي للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، عقب افتتاح التقرير المغربي في الدورة 56 للجنة المذكورة يومي 30 شتنبر وفتح أكتوبر 2015، الموجهة الى الدولة المغربية، الا ان هذه الأخيرة لازالت تتهرب من تنفيذ معظمها، كما انها تستمر في العملبر مراسيم وقوانين اقصاء وتهميش حق الأمازيغ في الموافقة من عدمها على مشاريع التنمية، التي تؤثر على الموارد وانماط الحياة الطبيعية الخاصة بهم، وهو ما اذى الى سلب ومصادرة أراضيهم.

كما تسجل ازطا امازيغ صمت الحكومة على انتهاك الأراضي القبلية الأمازيغية من طرف جهات تخرق القوانين بممارستها للرعي الريعي وتعريض ممتلكات الساكنة المحلية للتخريب مع استمرار انتهاك حقوقها الاقتصادية والاجتماعية عبر قوانين نزع الملكية حيث تمت مصادرة 16مليون هكتار في ثلاثة جهات بكل من الشمال، الوسط والجنوب، مما حرم أكثر من ثلاثة ملايين من الساكنة الامازيغية من أراضيهم الأصلية.

هذا، إضافة الى غياب استراتيجية اقتصادية، منطلقها توفير شروط ومقومات إقلاع اقتصادي حقيقي، يضع حدا لاقتصاد الريع، ويمكن من إعادة توزيع الثروة على قواعد الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية، ويستجيب لتلبية حاجيات المواطنين المغربي الأمازيغي في السكن اللائق والصحة والتعليم والنقل وباقي الخدمات الضرورية للعيش بحرية وكرام.

11. الحق في الاسم والشخصية القانونية:

إن القانون المغربي للحالة المدنية ينتهك المادة السابعة من اتفاقية حقوق الطفل، ويعرقل التسجيل الفوري لأسماء المواليد الجدد ويحد من حرية الآباء في اختيار الاسم. ونسجل هنا المنع الذي طال تسجيل الأسماء الأمازيغية الواردة في الجدول أدناه:

SYLIA	Casablanca	MASSIN	Fès
SIFAW	Beni-mellal	SYLIA	Casablanca

امام هذه الوضعية، فان الشبكة الامازيغية من اجل المواطنة -ازطا امازيغ تسجل وتدعو الى ما يلي:

1. إن إقرار رأس السنّة الأمازيغية هو مطلب وحاجة مجتمعية وجب إعطاؤها مكانتها عبر تنزيل وجودها على أرض الواقع بأبعادها التاريخية والسياسية لتعكس عمق الهوية الأمازيغية بالمغرب وبشمال إفريقيا والساحل بامتداداتها في الزمان، وعليه ندعو الحكومة والبرلمان، على انه لم يعد هناك أي مبرر لعدم إقرار "ايض ايناير" عيدا وطنيا ويوم عطلة مؤدى عنه شأنه في ذلك شأن باقي الأعياد الوطنية والدولية والدينية.

2. كما يسجل ازطا امازيغ ضعف تواصل الحكومة وغياب المقاربة التشاركية في تفعيل ورش الامازيغية ويعتبر أن الأسلوب الذي يدار به ملف الأمازيغية لا يستجيب لمضامين القانون

- التنظيمي رقم 26-16 المتعلق بتنفيذ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية ولا لمطالب وانتظارات الحركة الأمازيغية الديمقراطية المستقلة،
3. تسجل أنه وبعد انقضاء سنة كاملة على تشكيل الحكومة الحالية، فإن هذه الأخيرة، ورغم الوعود الكثيرة، تفتقد عمليا الى استراتيجيات واضحة ولا تتوفر على خارطة طريق لتنزيل شعاراتها وتنفيذ التزاماتها في مجال الأمازيغية.
 4. تؤكد على أن شكل ومنهاج تنزيل القانون التنظيمي حول تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتعطيل القانون التنظيمي رقم 04-16 للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، يزيد من تكريس التفاوت بين اللغات المتداولة في المغرب ويشرع لشروط إضعاف تنافسية اللغة الأمازيغية ولا يساهم في تحقيق العدالة اللغوية ولا في توفير شروط الحياة للغة الأمازيغية.
 5. كما ان أزطا أمازيغ باعتبارها إطارا مدنيا تؤكد على أهمية الإلتقائيات بين المبادرات التي تأتي من داخل الحركة الأمازيغية، مع ضرورة تقوية فعلها وادائها والحفاظ على استقلاليتها. إن تقوية الفعل المدني الأمازيغي والدفاع عن استقلاليته وتطوير قوته الاقتراحية تتطلب مواجهة سياسة الاستيعاب الجديدة، والعمل على خلق سبل التأثير القوي والفعال في السياسات العمومية للدولة المغربية ذات الصلة باللغة والثقافة الأمازيغيتين،
 6. يثمن الدينامية الاجتماعية ونضالاتها ويدعو الدولة المغربية إلى فتح باب التشاور والحوار الجاد مع الساكنة المحلية لبلورة حلول حقيقية للإشكالات المرتبطة بالحقوق في الأرض والحقوق المرتبطة بها، وإرساء نهج تنموي تراخي قائم على العدالة المجالية والمشاركة الواسعة للمواطنين/ات في تدبير الشأن العمومي المحلي، بما يحقق التنمية المستدامة للمجالات الترابية المعنية وتقليص الفوارق الترابية
 7. يدعو الدولة المغربية إلى فتح حوار جدي ومسؤول مع مكونات الحركة الأمازيغية الديمقراطية المستقلة حول ملف الأمازيغية واسئلته المستقبلية بالمغرب.
 8. إن ازطا أمازيغ يؤكد على انخراطه الجاد والمسؤول في سيرورة النضال الأمازيغي والحقوقى بإغناء النقاش العام وفتح المجال للاجتهد والابتكار أملا في بناء مبادرات ممانعة ومقاومة تصل بنا الى بناء إلى مغرب متعدد ومتنوع، كما يجدد دعوته بإطلاق سراح جميع معتقلي الحركات الاجتماعية والرأي والصحفيين والمدونين.

الشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة.

الرباط في 13 يناير 2023/2073.



Siège Central : N° 63, Rue Kadi Ayyad- Diour jamaâ- Rabat, Maroc

Téléfax : +212.537.200 211 - E-mail : azetta.cordination@gmail.com - Site Web : www.reseauamazigh.org

